القيمة لدى الجمارك

تعتبر القيمة الجمركية أداة هامة في تحديد حجم الإيرادات العامة للجمارك لان أي نقص أو خطا في القيمة الحقيقية للسلعة سيؤثر سلبا على الحصيلة الجمركية، وقد تطور مفهوم القيمة الجمركية بتطور النظام الاقتصادي العالمي .

أولا : تعريف القيمة لدى الجمارك

جاء مفهوم القيمة لدى الجمارك حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC في المادة السابعة لاتفاقية الجات والتي نصت على أن:" القيمة لدى الجمارك للبضائع المستوردة هي القيمة التعاقدية السعر المدفوع أو الذي سيدفع لاحقا عندما تباع البضائع من أجل التصدير"

كما نصت المادة السابعة لاتفاقية الجات على انه :

1- يجب أن تبنى القيمة للأغراض الجمركية للبضاعة المستوردة على [القيمة الفعلية] للبضاعة المستوردة المفروضة عليها الرسوم أو البضاعة المماثلة، ولا يجب أن تبنى على أساس قيمة البضاعة ذات المنشأ المحلى أو على أساس قيم تحكيمية أو افتراضية .

2- يجب أن يتم التقييم الجمركي على أساس السعر الحقيقي للسلعة التي يتم تقييمها ، والذي عادة ما يكون موضحا بالفاتورة المرفقة مع البضاعة المستوردة .

ثانيا : طرق حساب القيمة للإغراض الجمركية:

بمقتضى اتفاقية الجات تتبع دول الأعضاء ست طرق لتحديد القيمة للإغراض الجمركية حسب الترتيب الوارد بالاتفاقية ولا يجوز الإخلال أو التخطي عند التطبيق، أي أن التطبيق يبدأ بالطريقة الأولى الأساسية، فإذا لم تستوفي الشروط يلجا إلى الطريقة الثانية وهكذا إلا في الحالة الاستثناء من هذه القاعدة القانونية هو مفاضلة المستورد تطبيق الطريقة الخامسة قبل الرابعة، وذلك بطلب من المستورد أو نائبه حسب القانون الجمركي، وتتمثل هذه الطرق في :

1-**طريقة قيمة الصفقة:** تعرف قيمة الصفقة على أنها السعر الحقيقي المدفوع أو القابل للدفع، وهو إجمالي المدفوعات التي قام بها، أو يقوم بها المشتري (المستورد) للبائع (المصدر) مقابل السلع المستوردة وتصبح القيمة الجمركية هي قيمة الصفقة في حالة توفر الشروط التالية :

أ- تقديم دليل على البيع والتصدير إلى البلد المستورد، وعادة ما يكون في صورة فاتورة تجارية أو عقود مبرمة بين المستورد والمصدر .

أ- يجب أن لا تكون هناك أي علاقة بين البائع والمشتري يؤثر على السعر .

ج-عدم وجود أي قيود على التصرف في البضاعة بمعرفة المشتري لان القيود في هذه الحالة تؤثر على القيمة وعدم واقعية السعر .

د - عدم خضوع السعر أو البيع لشروط أو اعتبارات يترتب عليها عدم إمكانية تقدير القيمة.

2- طريقة السلع التبادلية (المطابقة) : تطبق هذه الطريقة في حالة عدم قبول قيمة الصفقة، حيث تلجا إدارة الجمارك إلى تحديد القيمة الجمركية وفقا لطريقة القيمة التعاملية للبضائع المطابقة (المماثلة) والتي تقوم على مقارنة الصفقة المراد تحديد قيمتها التعاملية مع صفقة أخرى تستجيب للشروط الموضوعية من طرف القيمة التعاقدية حيث تكون المميزات الأساسية مشتركة بينهما،

ويقصد بالبضاعة المماثلة (المطابقة) هي تلك البضاعة التي يكون لها نفس المنشأ وتكون مشتركة في المميزات الفيزيائية والموضوعية، وتمكنها من أداء نفس الوظائف التي تؤديها البضائع المستوردة موضوع التقييم، ويمكن أن تحل محلها تجاريا بالإضافة إلى أن يكون تاريخ استيرادها متقارب وان تكون كمية الصفقة والمستوى التجاري للصفقة نفسه (جملة، تجزئة، استخدام نهائي).

3- **طريقة السلع المشابهة** : في حالة غياب البضائع المطابقة، فان إدارة الجمارك تقوم بتحديد القيمة لدى الجمارك على أساس البضائع المتشابهة، وهذه الطريقة تشبه الطريقة السابقة، ويكمن الاختلاف بينهما في طبيعة البضائع محل المقارنة حيث في هذه الحالة تكون البضائع مشابهة عوض أن تكون مطابقة، ويقصد بالبضاعة المشابهة تلك البضائع التي رغم كونها غير متشابهة في كافة النواحي، إلا أنها ذات خصائص ومواد مكونة مشابهة تمكنها من أداء نفس الوظائف التي تؤديها البضائع المستوردة موضوع التقييم، وتمكنها من القابلية للتبادل معها تجاريا، ويمكن أن تحل محلها تجاريا.

4- **الطريقة الاستدلالية (الاستقطاعية)**: في حالة عدم التمكن من تحديد القيمة للأغراض الجمركية بالطريقة الأولى والثانية والثالثة تلجا الجمارك في هذه الحالة إلى الطريقة الرابعة من الطرق البديلة وذلك وفقا لنص المادة الخامسة من الجات ويقصد بالطريقة الاستدلالية هي الطريقة التي تقوم على أساس

تحديد القيمة حسب السعر الذي تم به بيع البضائع في بلد الاستيراد مع استقطاع المصروفات والنفقات من قيمة عملية البيع لنصل إلى السعر غير محمل بالنفقات والأرباح، المتمثلة في :

– العمولات وهوامش الربح والمصاريف المتعلقة بعملية البيع .

–المصاريف التي تتوسط عملية الاستيراد وعملية التسويق مثل (مصاريف النقل والتامين داخل البلد المستورد)

– الضرائب والرسوم الجمركية الوطنية .

5– الطريقة الحسابية (المحسوبة): يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة تعذر الوصول إلى القيمة للأغراض الجمركية بإتباع الطرق البديلة أي إذا تعذر تطبيق الطريقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ويقصد بالطريقة الحسابية هي حساب تكاليف إنتاج المستوردة في بلد لإنتاج مضافا إليها هامش الربح من اجل البيع لبلد الاستيراد وهذه الطريق تستلزم تعاون المنتج للحصول منه على المعلومات الضرورية عن تكلفة الإنتاج ،حيث أن القيمة لدى الجمارك حسب هذه الطريقة تساوي إلى :

–الربح والمصروفات العامة .

–تكلفة النقل والتسليم .

–تكلفة المواد الأولية وتكلفة عمليات التصنيع .

إن هذه الطريقة ليست سهلة التطبيق، وتحتاج إلى التعاون بين المنتج والمورد (مورد السلعة الخارجي) إلا أنها تكون مفيدة في حالة استعداد المستورد للتعاون مع السلطات الجمركية.

6–الطريق المرنة (الاجتهادية): هذه الطريقة تسمى أيضا بالطريقة الاسترجاعية ولا يتم استخدامها إلا إذا تعذر استخدام الطرق السابقة بالترتيب من الأولى إلى الخامسة ، فنلجأ إلى الطريقة المرنة لذلك يجب أن تبنى القيمة الجمركية على أسس تتفق مع المبادئ والقواعد والأصول التجارية وتعتمد هذه الطريقة على قيم جمركية سبق تحديدها ولكن بإدخال المرونة بالمادة السابعة مع ملاحظة الترتيب والتدرج في تطبيق طرق التقييم، ويقصد بالمرونة :

أ– **عنصر الزمن** : يجب أن يكون الزمن في نفس أو غضون وقت التصدير للسلع المطابقة أو المماثلة فإذا لم توجد بضائع مطابقة أو مماثلة مستوردة قد تم تصديرها في نفس غضون زمن التصدير للبضائع المستوردة موضوع التقييم ، في هذه الحالة تستخدم الطريق السادسة بمرونة المادة السابعة في وقت التصدير .

ب– **عنصر المنشأ** : لا تعتبر البضائع مطابقة أو مماثلة إلا إذا كانت من نفس المنشأ الذي أنتج

البضائع المستوردة موضوع التقييم وتطبيقا لمبدأ المرونة يمكن إن تكون السلع المطابقة أو المماثلة المأخوذة كأساس التقييم قد تم إنتاجها في بلد أخر بشرط التطابق أو التماثل للسلعة بالنسبة لمواصفات الجودة .

ج– **عنصر القيمة** : يجوز أن تستخدم القيم الجمركية لسلع مطابقة أو مماثلة أو الطريقة الرابعة أو الخامسة مع إتباع التسلسل عند استخدام طرق التقييم بمرونة (المادة السابعة).

ثالثا: أهمية القيمة لدى الجمارك

إن أهمية تحديد القيمة للأغراض الجمركية تتجاوز عملية تحصيل الضرائب والرسوم القيمية ، حيث تعتبر من النظم العصرية، ويمكن توضيح أهمية القيمة للأغراض الجمركية فيما يلي :

1– أهميتها في مجال تحقيق الأهداف السياسية الجمركية: إن وراء عملية فرض الضريبة الجمركية أهداف تسعى الدول لتحقيقها ، فقد يكون الهدف من ورائها تحقيق هدف مالي أو حماية لصناعة ناشئة أو قد يكون حماية صحية أو لتحقيق أهداف اجتماعية ، فبعد تحديد تلك الأهداف على ضوء التوجه الاقتصادي للدولة ، تبدأ عملية دراسة اختيار فئة الضريبة المناسبة . ولن يكون للضريبة الجمركية أي قيمة في حالة التلاعب بالأسعار .

2– القيمة لدى الجمارك وعاء ضريبي: تشكل القيمة لدى الجمارك العنصر القاعدي لحساب الضرائب والرسوم الجمركية والتي تتكفل إدارة الجمارك بتحصيلها ، فالتسعيرة في حد ذاتها تمثل النسبة المئوية من القيمة الجمركية (تعرف بالرسم القيمي)

3– القيمة لدى الجمارك مصدر لإحصائيات التجارة الخارجية :

تمثل القيمة لدى الجمارك المنبع الرئيسي والوحيد الذي يتم على أساسه إعداد إحصائيات التجارة الخارجية، فكشوف القيم الجمركية الملحقة بالتصريحات المفصلة لعمليات الاستيراد أو التصدير تجمع لحساب المبالغ الصافية للتجارة الخارجية، حيث يعمل المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات على إعداد وتزويد الجهات المختلفة من القطاع العام والخاص، من تلك الإحصائيات التي تم تجميعها وتحليلها من بيان تصريح القيمة عند الاستيراد والتصدير، والتي يبني عليها العديد من القرارات الاقتصادية والسياسية المهمة .

4– في مجال الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية :

يستند أيضا إلى القيمة الجمركية في دراسة المردودية الاقتصادية للاتفاقيات الثنائية والدولية واحتساب المكاسب والتكاليف منها .

5- في مجالات أخرى :

أ- تعتمد الدول التي تطبق قيودا استيرادية مثل حصص الاستيراد على القيمة للأغراض الجمركية حتى لا يتم تجاوز الحصة المحددة للاستيراد .

ب- يمكن أن تعتمد عليها مصالح الجمارك في مراقبة تدفق العملات وتهريب رؤوس الأموال للخارج .

ت- يمكن أن تعتمد عليها في تحديد قيم السلع المستوردة من الدول الأخرى ومعرفة ميزان التبادل التجاري معها.

ج- تستخدم القيمة لدى الجمارك في تحديد عناصر التكلفة الاستيرادية ، التي تتخذ أساسا لاحتساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة وتحديد السعر النهائي للمستهلك مثل تسعيرة السيارات اقل من ثلاث سنوات (سابقا).